حملة على التسول في طرطوس

| طرطوس- الوطن

ظاهرة التسول مرض اجتماعي غير لائق و مسيء للمجتمع المحلي في طرطوس بشكل كبير وهي جريمة يعاقب عليها القانون وللأسف مازالت الإجراءات متواضعة وغير جدية لمكافحة هذه الظاهرة.. هذا ما قاله صفوان أبو سعدى محافظ طرطوس في بداية الاجتماع الذي ترأسه في مبنى المحافظة صباح أمس لمناقشة هذه الظاهرة بأبعادها المختلفة واتخاذ ما يمكن اتخاذه من قرارات أو مقترحات لمعالجتها بالتعاون بين مختلف الجهات المعنية.

وتم خلال الاجتماع تشخيص الظاهرة وأقر الجميع بانتشارها في المدينة بشكل لافت ومسيء وجرى الحديث عن أسبابها ومنعكساتها الخطرة خاصة على الأطفال الذين يستخدمهم الكبار في التسول لاستدرار العطف ويحرمونهم من مدارسهم ويدخلونهم عالم الجهل والمرض.. كما تم التأكيد على ضرورة وضع آلية تفعيل مكتب مكافحة التسول في مديرية الشؤون الاجتماعية ووضع برنامج يعنى بمتابعة إجراءات مكافحة الظاهرة بالتنسيق مع قيادة شرطة المحافظة وممثل جمعية قرى الأطفال SOS.

وخلص المجتمعون إلى القيام بحملة مكثفة لمكافحة هذه الظاهرة بالتعاون بين قيادة شرطة طرطوس وجمعية قرى الأطفال SOS و مديرية الشؤون الاجتماعية يتم من خلالها إلقاء القبض على جميع المتسولين وإحالتهم إلى الجهات المختصة لتسوية أوضاعهم، و العمل مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتأهيل معهد رعاية الأحداث وتأمين الكادر المطلوب له، ومحاورة القضاء المختص من أجل عدم إخلاء سبيل أي متسول قبل التنسيق مع الشؤون الاجتماعية من أجل استلام الأطفال منهم ومن ثم معالجة أوضاعهم الاجتماعية، والطلب من مديرية الشؤون الاجتماعية وضع بيانات بأسماء المتسولين الأحداث والبالغين. و تكليف قائد شرطة المحافظة بمتابعة شبكات التسول بالتنسيق مع جمعية SOS ومديرية الشؤون الاجتماعية.

حضر الاجتماع قائد الشرطة ونائب رئيس المكتب التنفيذي وعضو المكتب المختص ورئيس مجلس مدينة طرطوس ورئيس فرع الأمن الجنائي ومدير الشؤون الاجتماعية والعمل والسيدة عفراء أحمد (التي صدر قرار بتعيينها أمس الأول مديرة للشؤون ولم تباشر بعد) وممثل عن قرى الأطفال SOS وبعض المعنيين.

محفوري: مليون مصاب بالاضطرابات النفسية الشديدة

وزيرة الشؤون: تفعيل مكاتب مكافحة التسول في جميع المحافظات

خليل: أحلنا ٢٨٧ شخصاً إلى القضاء بجرم التسول خلال العام الماضي

| محمود الصالح

- رمضان: عائلات كاملة تمتهن التسول أحياناً يصل أفرادها إلى ١٥٠ شخصاً وهي معروفة في القضاء
- إعادة مراجعة القوانين التي تشكل عائقاً أمام معالجة ظاهرة التسول

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمة القادري توجه الحكومة الجاد لمعالجة ظاهرة التسول كحالة اجتماعية من خلال البدء بتنفيذ المصفوفة التنفيذية للمشاريع عبر الوزارية ليأخذ اهتمام جميع الوزارات المعنية، منوهة بدور المجتمع الأهلي وخاصة الجمعيات التي تضطلع بدور متميز في هذا البرنامج إضافة إلى دور وزارة الداخلية من خلال إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وأشارت الوزيرة إلى البدء بتفعيل مكاتب مكافحة التسول في جميع المحافظات، بعد أن كان عمل مكافحة التسول قد تأثر كثيراً خلال الأزمة، مشيرة إلى أهمية عمل وحدة حماية الأسرة التابعة للهيئة السورية لشؤون الأسرة، والتي تقدم الآن خدماتها للنساء والأطفال، كاشفة عن استعادة دار المسنين والمشردين في الكسوة بعد أن كانت قد خرجت من الخدمة خلال السنوات الماضية بسبب استخدامها كمركز إيواء للمهجرين، إذ بدأت الوزارة باستثمار الكتلة الأولى من هذه الدار، كما تم استعادة جزء من مجمع الأمل في باب مصلى خصص للإناث من المتسولات وكذلك مركز قدسيا والوزارة جاهزة لاستقبال أي حالة تحال إليها من وزارة العدل.

وبينت القادري أن هناك توجيهاً من رئيس مجلس الوزراء للوزارات المعنية لإعادة مراجعة القوانين التي يشكل جزء منها عائقاً في معالجة ظاهرة التسول لأنها تحد من قدرة الجهات التنفيذية على امتلاك الحق للتدخل مع الأفراد. مطالبة بتعميق الدور التوعوي وأن يتم التأكيد على المسؤولية المجتمعية المشتركة لمعالجة هذه الظاهرة، لأن ظاهرة التسول هي ظاهرة حاضنة لظواهر سلبية أخرى مثل السرقة والمخدرات، مضيفة: علينا جميعاً بذل الجهود اللازمة لمعالجتها، ونحن كحكومة والجهات الأهلية على استعداد لمعالجة ظاهرة التسول كحالة عوز، أما كحالة تشغيل فهناك صعوبة كبيرة في معالجتها.

جاء ذلك خلال اجتماع للجنة المختصة في معالجة ظاهرة التسول، والتي تشارك فيها وزارات الداخلية والعدل والتربية والصحة والإعلام والأوقاف إضافة إلى وزارة الشؤون التي تتولى وزيرتها رئاسة هذه اللجنة.

بدوره اللواء عدنان الخليل مدير إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص ممثل وزارة الداخلية قال: على الرغم أن إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص غير متخصصة بشكل مباشر بموضوع التسول، لكن الأكيد أن جميع الوحدات الشرطية التابعة لوزارة الداخلية معنية بتقديم المؤازرة في هذا الموضوع وجميع المواضيع الواقعة في مهام قوى الأمن الداخلي، لذلك هناك أوامر مشددة من وزير الداخلية في موضوع معالجة التسول وقمنا كإدارة فقط وليس كوحدات شرطية في البلاد بتنظيم ٥٧ ضبطاً بحق متسولين وقدمنا ٢٨٧ متسولاً إلى القضاء، وبهذه المرحلة ينتهي دور الشرطة، ونوه الخليل إلى ضرورة تعديل بعض القوانين حتى يمكن معالجة هذه الظاهرة بشكل جذري.

القاضي طارق رمضان ممثل وزارة العدل وقاضي تحقيق الأحداث قال: لم يكن لدينا في وزارة العدل منظومة عمل متكاملة مع وزارة الشؤون، والحقيقة أن مفهوم وتعريف ظاهرة التسول مختلف عليه بين نص القانون والواقع، ووفق القانون لا يمكن أن يوضع في دار التشغيل إلا المتسول المكرر للفعل وهذا لا يحدث إلا قليلاً. وعرفت المادة ٥٩٦ من قانون العقوبات المتسول هو (كل من ليس لديه عمل أو لا يستطيع العمل).

وأكد رمضان أن المتسول في غالب الحالات هو ضحية لفعل غيره وهو مستثمر من شخص آخر قد يكون الأهل أو من يشغله ويدفعه إلى القيام بفعل التسول، وأنا أرى أنه يجب معاقبة من يدفعه إلى الفعل، وأنا أطلب من الوحدات الشرطية ومن مكاتب مكافحة التسول ضبط من دفع المتسول إلى الفعل حينها سيتم توقيفه، لأن هناك عائلات كاملة تمتهن التسول أحياناً يصل أفرادها إلى ١٥٠ شخصاً وهي معروفة لدينا في القضاء.

من جانبه مدير الإعلام التنموي في وزارة الإعلام عمار غزال قال: إن سبب تفاقم ظاهرة التسول خلال الأزمة هو العوز الاقتصادي نتيجة فقدان الأهالي لمواردهم الاقتصادية، ما دفعهم لتشغيل أطفالهم في التسول، وما نشاهده من انتشار كبير لهذه الظاهرة في دمشق ناجم عن الازدياد الكبير في الكثافة السكانية في العاصمة، وأكد غزال أن مسؤولية معالجة ظاهرة التسول ليست مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية فقط إنما هي مسؤولية مجتمعية متكاملة. بالنسبة للتوعية الإعلامية تحتاج إلى فترة طويلة لتغيير ثقافة المجتمع وإلى إمكانيات مادية كبيرة.

بيّن مدير الصحة النفسية في وزارة الصحة د. رمضان محفوري قال: فيما يتعلق بالتسول لأسباب صحية نجد الإعاقة التي تسببت بها الحرب ومهما كانت نسبة الإعاقة قليلة فإنها ستعطي أرقاما كبيرة لأن لدينا الآن ما يقارب مليون شخص يعانون من الاضطرابات النفسية الشديدة. والسبب الآخر هو الأمراض النفسية والعصبية التي كان للأزمة الأخيرة في البلاد دور كبير في زيادة أعداد المصابين بها.

وبين رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة د أكرم القش أن ظاهرة التسول لم تكن جديدة في الأزمة ولكن بالتأكيد أنها زادت خلال الأزمة، مؤكداً أنه من المهم العمل على تنفيذ الخطة التي وضعتها اللجنة لمعالجة هذه الظاهرة، وتحديد وظائف مؤسساتنا وأدوارها والاحتياجات لادوار جديدة لهذه الدوائر والمؤسسات.

ودعا القش إلى أن تأخذ الجمعيات دورها في الأحياء لمكافحة هذه الظاهرة من خلال التعاون مع مكاتب مكافحة التسول التي تم تفعيل عملها مؤخرا. مطالباً الجهات المعنية ببيان دور كل منها والإمكانيات التي باستطاعتها تقديمها لمعالجة هذه الظاهرة.

وزيرة الشؤون ردت على ذلك مخالفة الفكرة ومؤكدة تكامل الأدوار والمسؤولية الجماعية للدولة تجاه المجتمع، ولا يجوز أن نسأل كل جهة ماذا يمكن أن تقدم بل علينا أن نلزم كل جهة بعمل واجباتها، ولا يجوز أن نترك المعالجة بشكل استنسابي أو تقديري.

وأكدت رئيسة جمعية حقوق الطفل نهى دياب وجود تحديات كبيرة في الواقع لإنقاذ هؤلاء الأطفال وقالت: نحن من خلال الأماكن التي منحت لنا من وزارة الشؤون في باب مصلى وقدسيا نستوعب حالياً ٥٠ طفل في قدسيا و٣٠ طفلة في باب مصلى ونضع هؤلاء بشكل مؤقت ريثما يتم تأهيلهم للعودة إلى أسرتهم.

وبينت دياب أن هناك معاناة من بعض المدارس في رفضها استقبال الأطفال ممن كانوا في مركز التأهيل في الجمعية مشيرة إلى أنه من خلال الحالات التي درستها الجمعية فدافع الأطفال إلى التسول هم الأهل بالدرجة الأولى، وهناك خشية من تحول حالات التسول إلى حالات سيئة اجتماعية مثل السرقة والمخدرات، وكشفت دياب أن هناك الكثير من المتسولين يستنشقون بخار الشعلة اللاصقة كونه يشكل مادة مخدرة.

وأشارت دياب إلى أن مدة ٦ أشهر لوجود الطفل في مركز التأهيل التابع للوزارة من خلال الجمعية غير كافية لإعادة تأهيله وتخليصه من سلوكه المنحرف.

مليونا دولار لتركيب جهاز رنين مغناطيسي في مشفى حلب.. وجهاز مسرع خطي لمرضى السرطان في مشفى تشرين

جبه جي لـ«الوطن»: الأسد الجامعي سيرفع تعرفة الخاص دون توجيه الوزارة

| فادي بك الشريف

نفى معاون وزير التعليم العالي للشؤون الصحية حسن جبه جي للوطن وجود أي توجيه صادر من الوزارة فيما يخص رفع أجور الأقسام الخاصة في جميع المشافي الجامعية، مبيناً أن رفع أجور القسم الخاص يختلف بين مشفى وآخر وهو شأن داخلي ارتأته مشفى الأسد الجامعي بالتصريح عن تعرفة جديدة دون رفع الرسوم لمريض الدرس الذي يعالج في القسم العام.

وفي سياق متصل كشف جبه جي أنه تم التعاقد مع إحدى الجهات على تركيب جهاز رنين مغناطيسي في مشفى حلب الجامعي بكلفة تقدر بمليوني دولار أي ما يعادل مليار ليرة سورية، مضيفاً إن الجهاز يعتبر الأول من نوعه في حلب ويخفف الضغط والتكاليف عن المرضى في المحافظة ضمن إطار الاهتمام بالواقع الصحي في حلب، متوقعاً أن يتم تركيب الجهاز هذا العام.

وأشار جبه جي إلى قطع أشواط كبيرة فيما يخص انجاز المشفى الجامعي في جامعة البعث، منوها بإنجاز ٧٠ بالمئة من الأعمال، ومن المتوقع أن تبصر المشفى النور مع نهاية العام الجاري لتخديم جميع الطلاب والمراجعين والمرضى.

وأوضح معاون وزير التعليم العالي أنه يتم العمل على تركيب جهاز مسرع خطي لمعالجة مرضى السرطان في مشفى تشرين الجامعي، مؤكداً أنه من المتوقع أن يكون في الخدمة خلال ٦ أشهر لتخفيف الضغط في المشفى.

ولفت جبه جي إلى خطة الوزارة لإنجاز مشفى حماة الجامعي مبيناً أن المشروع قيد التعاقد مع إحدى الجهات وهو ضمن متابعة الوزارة على صعيد التوسيع وافتتاح المشافي الجامعية في مختلف المحافظات السورية.

ونوه جبه جي بأن المشافي الجامعية قدمت أكثر من ٧ ملايين خدمة طبية وعلاجية العام الماضي، ويقدر عدد المرضى المقبولين بأكثر من ٢٦٤ ألف مريض كما تجاوز عدد مراجعي العيادات الخارجية ٧٨٢ ألف مريض، في حين بلغ مجموع مراجعي الإسعاف « ٦٦٥. ٨٤٦ » مريضاً.

ويقدر مجموع العمليات بأكثر من ٩٦٢ ألف عملية توزعت بين ٢٢٧١ عملية قلبية، و٩٣٠٨ عمليات قسطرة، و١٣٤ عملية زرع كلية، ، ٤٢٠٢ عملية جراحة تنظيرية، و١٤٠٥ عمليات صدرية، و٢٨٨٣ عملية عصبية، ٩٠٩٧ عملية عينية، و٩٨٤٠ عملية نسائية.

إضافة إلى ١٨٤٨ عملية أوعية، و٥٤٧١ عملية جراحة عظمية، و٥٩٢٧ عملية جراحة بولية، ٨٨٨٧ ولادة طبيعية، و٥٩٣٧ عملية أنف وأذن وحنجرة، و٢٢٠٥ عمليات فم وفكين، و٨٣٣٥ ولادة قيصرية، ، و١١٤٥ عملية جراحة أورام، و١٠٧٩٠ عملية جلدية، و٦٢ عملية تركيب بطارية.

يشار إلى اهتمام وزارة التعليم العالي بتطوير منظومة الإسعاف في المشافي بشكل أكبر، مع التوجيه برفد المشافي بالاختصاصيين على مدار الساعة وتطوير نوعية العمل والخدمات المقدمة.

الشحن ترفع أسعار الدواء في الحسكة

| الحسكة - دحام السلطان

بين معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالحسكة علي الخليف أن دوريات المراقبة التموينية في المديرية نفذت خلال العام الفائت ١٦٩ ضبطاً تموينياً، ٥٧ منها مخالفة عدم الإعلان عن الأسعار، واثنان عدم تداول الفواتير بشكل نظامي و٤ ضبوط بسبب الامتناع عن البيع و٤ أيضاً نتيجة البيع بسعر زائد و٩ بدل أداء خدمات و٤ ضبوط تخص اللحوم و١٤ ضبطاً بسبب مخالفة البيانات النظامية والمواصفات و٣ ضبوط نتيجة غش وتدليس و٤١ ضبطاً تخص الأفران وخمسة ضبوط خاصة بانتهاء صلاحية المادة السلعية ٢٦ منها ضبطاً متفرّقاً.

وأشار الخليف إلى وجود ١٤٤ ضبطاً تخص العيّنات، ٢٩ منها عينات مخالفة و١١٥ عيّنة مطابقة، مبيناً أن عدد الضبوط التي تم التسوية عليها ٥٩ ضبطاً وعدد الإغلاقات بلغ ٢٢ إغلاقاً، وعدد الضبوط المحالة إلى القضاء موجوداً ١٧ ضبطاً.

وأشار معاون المدير إلى أن دوريات المراقبة التموينية نفذت خلال الشهر الماضي ٥٣ جولة تموينية ليلية ونهارية، أجرت خلالها ١٥ ضبطاً، ٥ منها ضبوط مباشرة، و٣ منها بسبب عدم الإعلان عن الأسعار، و٢ بحق مخبزين خاصين نتيجة النقص في الوزن ومخالفة في المواصفات، والعشرة الأخرى ضبوط عينات، ٦ منها مخالفة، ٤ مخابز سياحية و٢ مشروبات غازية، و٤ مطابق وهي تخص مختلف المواد الغذائية الاستهلاكية، و٤ إغلاقات نتيجة عدم تنفيذ التسوية ضمن الفترة القانونية المسموح بها.

ومن جانب آخر لفت الخلف إلى أن هناك استقراراً في أسعار المواد السلعية الغذائية والاستهلاكية مع بدء العام الجديد، نتيجة لاستقرار صرف القطع الأجنبي، باستثناء أسعار الدواء التي لا تزال مرتفعة، وهي التي يتم توريدها إلى المحافظة براً ما يؤدي إلى إضافة تكاليف إضافية على سعر الدواء، ولعدم توافر الشحن الجوي للمادة!

عودة الكهرباء ومياه الشرب لريف حماة الشمالي

| حماة- محمد أحمد خبازي

تعمل ورشات الخدمات الفنية ومجلس مدينة صوران وبمشاركة الأهالي، على ترحيل الأنقاض ومخلفات ما خربه الإرهابيون من الشوارع والطرقات الرئيسة ومنازل الأهالي تمهيداً لإعادة تأهيلها؛ وأعلن محافظ حماة محمد الحزوري عن إعداد الكشوف اللازمة لإعادة تأهيل كامل شبكات وخطوط المياه المتضررة جراء الإرهاب في الريف الشمالي.

وأكد الحزوري أنه تم ضخ المياه إلى مختلف الأحياء في مدن وقرى ريف حماة الشمالي وتحديد الأماكن التي تتطلب صيانة وإعادة تأهيل بما يشجع الأهالي في العودة لمنازلهم وتعزيز استقرارهم فيها.

وبين المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب مطيع عبشي بأن المؤسسة اتخذت الإجراءات الفورية والإسعافية بعد تحرير الريف الشمالي من المجموعات الإرهابية المسلحة وسمح لورشات المؤسسة بالعمل بعد موافقة اللجنة المختصة في حماة، وذلك بتشغيل بئرين في مدينة صوران وبئرين في مشروع محطة اللوبيدة ومحطة الحجامة، وإجراء الصيانات الضرورية في الشبكات والخزانات وغرف الضخ والمضخات وكل ما يلزم لإعادة تشغيل الآبار وإيصال المياه إلى المواطنين العائدين لمنازلهم. وأكد عبشي أن الوضع المائي في مدن صوران وطيبة الإمام ومعردس ما بين المقبول والجيد وذلك نتيجة أعمال الصيانة الضرورية والمستمرة في خطوط الخدمة ، ويُجرى حالياً إعداد الكشوف اللازمة وبدقة أكبر وفقاً لتعليمات وزارة الموارد المائية مع مذكرة حسابية وشرح تفصيلي عن كل مشروع ليصار إلى تخصيص الاعتماد اللازم له وإعادة تأهيله.

أشار عشي إلى أن المؤسسة تسعى لدى المنظمات المانحة لتشغيل محطة اللويبدة بنسبة ١٠٠ بالمئة وبئر ثالث في صوران بشكل عاجل لضمان وصول المياه إلى جميع الأهالي العائدين.

في السياق نفسه أنهت ورشات الكهرباء أعمال تأهيل خطوط التوتر المتوسط ٢٠ ك.ف المغذية لمناطق الريف المذكور، وبيّن مدير كهرباء حماة محمد الرعيدي للوطن أنه تم تأمين التغذية الكهربائية لصوران وطيبة الإمام ومعان ومعردس ، معلناً عن تركيب ٤ مراكز تحويل باستطاعة ٢٠٠ ك. ف ، ومركز تحويل جديد في صوران باستطاعة ١٠٠٠ ك. ف أيضاً.

تناقض التشريعات وتعدد الجهات يعرقل مشاريع السويداء الاستثمارية

| السويداء- عبير صيموعة

بات التناقض في القوانين والبلاغات الإدارية والتشريعات العائق الأساسي أمام تنفيذ المشاريع الاستثمارية في السويداء، ورغم التوجيهات بأن يكون القطاع الخاص ورجال الأعمال شركاء حقيقيين وإيجابيين إلى جانب القطاع العام في تعافي الاقتصاد الوطني خلال الفترة القادمة وتشغيل عجلة التنمية وإعادة الإعمار إلا أن التناقض في القرارات الصادرة كان بمثابة حجر العثرة الذي دفع كثيراً من المستثمرين إلى العزم على لملمة أوراقهم وأموالهم والتفكير في الهجرة أو العودة إلى الاغتراب من حيث أتوا.

أكدت مديرة فرع الاستثمار في السويداء جيهان العوام ضرورة دفع عجلة المشاريع الاستثمارية وذلك ممكن عبر تعديل مرسوم الاستثمار رقم (٨) لعام ٢٠٠٧ موضحة أن البيئة التشريعية الاستثمارية مازالت ضعيفة نتيجة تعدد الجهات المتدخلة بترخيص المشروع (هيئة الاستثمار السورية – وزارة الزراعة – وزارة الصناعة – الإدارة المحلية.....) ويشوب عمل هذه الجهات تعارض في التشريعات وتنازع في السلطات وإضافة إلى ما تعانيه من سيطرة للبيروقراطية ما يؤدي إلى نفور المستثمرين والتوقف عن العمل.

وأشارت العوام إلى أهم المشاريع المتعثرة التنفيذ في المحافظة وأسباب تعثرها وهي مشاريع زراعية وتوضيب الخضار والفواكه لم يسمح له بالترخيص كونه يخالف محددات الخطة الإنتاجية لوزارة الزراعة ومشروع تربية الأبقار وتسمين العجول والذي منع من حفر البئر بعد أن حصل على الترخيص بالحفر بسبب حفر بئر من قبل مؤسسة المياه مما أخل بالشرط المائي إضافة إلى مشروع نقل الركاب والأفواج السياحية والذي كان سبب تعثره عدم السماح له باستيراد البولمانات الخاصة بالمشروع إلا إذا كانت جديدة لم يمض على سنة الصنع أكثر من سنتين، علماً أن قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٥٧ تاريخ ٢٠١٧/١٠/١١ نص على إمكانية استيراد وسائط النقل /١٠/ سنوات قدم ومشروع تدوير النفايات الصلبة في قنوات وكان السبب في توقف المشروع عدم وجود طريق يخدم الأرض المعدة له، علما أن العقار مفرز وله حق الارتفاق من العقارات المحيطة به وهي من أراضي أملاك الدولة ومشروع صهر البازلت الذي يعود تعثره إلى صدور البلاغ رقم ١٣٩٩/م. د تاريخ ٢٠١٧/٨/٢ عن وزارة الزراعة – أملاك الدولة برفع قيمة إيجار أرض أملاك الدولة حيث بلغ إيجار الدونم الواحد ٣٠٠ ألف ليرة سورية أي يبلغ إيجار الأرض المخصصة للمشروع والبالغ مساحتها /١٠/ دونمات مبلغ ٣ ملايين ليرة سورية وهي تقارب السعر الحقيقي للأرض، علما أن مؤسسة الجيولوجية تأخذ ٣٥٪ من الأرباح الصافية للمشروع، مما يتسبب بانخفاض كبير بالأرباح، وهذا ما جعل المستثمرين يعيدون النظر بالمشروع كما يضاف إليها مشروع صناعة البلاستيك والبوليسرين ورغم أن مرسوم الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ أعطى المستثمر الأجنبي حق التملك وتم رفع طلب إلى المجلس الأعلى للاستثمار من تاريخ ٢٠١٧/١٠/٣ ولم ترد الموافقة حتى تاريخه رغم أن تلك المشاريع وفي حال جرى تنفيذها فإنها ستوفر نحو ٦٠٠ فرصة عمل.

وأكدت العوام وضع مقترحات لحل إشكالية كل مشروع على حدة موضحة أن الحل الوحيد والأنجع لتطوير جميع المشاريع الاستثمارية على ساحة المحافظة يتم عن طريق توحيد الجهة المسؤولة عن تشميل هذه المشروعات ومنحها الصلاحيات الكافية وتشكيل لجنة لتبسيط إجراءات الترخيص برئاسة هيئة الاستثمار السورية كونها الجهة المعنية بالمتابعة، مهمتها دراسة سير عملية الترخيص للمشروع الاستثماري للوصول إلى الطريقة الأبسط والأسرع ما يوفر على المستثمر الوقت والجهد والمال وتقلل ما أمكن من تداخلات العمل بين الجهات المختلفة إضافة إلى ضرورة استثناء المشاريع الاستثمارية من دليل مخططات استعمالات الأراضي في المحافظة استثناء المشاريع الحيوية من الدليل بعد مصادقة المحافظ دون الرجوع إلى وزارة الزراعة (علماً أن مديرية الزراعة ممثلة بلجان الكشف) والعمل على إعفاء المواد الأولية المستوردة للمشروعات الاستثمارية من الرسوم الجمركية ولفتت العوام إلى وجود ١٨ مشروعاً زراعياً متوقفاً بسبب تردي الأوضاع الأمنية.

٤٧٠ مراجعاً يومياً لمركز الفضل الصحي

| القنيطرة - الوطن

كشف رئيس مركز محمود موسى خليل الصحي في تجمع جديدة عرطوز الفضل حسان مصطفى أن المركز قدم خلال العام الماضي ١٧٠ ألف خدمة بمعدل ٤٧٣ مريضاً يومياً، لافتاً إلى تقديم ١٢٧٦٠ خدمة في الشهر الماضي، مشيراً إلى وجود ٣٥٠٠ مريض كانت إصابتهم بين الحروق والجروح والضماد وجلسات الرذاذ وتركيب سيروم وإحالة إلى المشافي الحكومية إضافة إلى ٣٦٨ مريضاً منهم ٣١٢ مريض سكري فموي و١١ ربو و٩ مفاصل و٣٤ قلبية، على حين بلغ عدد المرضى المزمنين الذين يحصلون على دوائهم مجانا من المركز أكثر من ٣٠٠٠ مريض.

وأشار مصطفى إلى معاناة الكادر الطبي والإداري في المركز أمام العدد الكبير من المراجعين.

بدوره ذكر رئيس منطقة الذيابية الصحية طارق عوض أن المركز الصحي بتجمع الفضل يعد مشفى مصغراً وخلال الأزمة بدأ يعمل على مدار الساعة وخاصة بعد تضاعف عدد سكان تجمع الفضل الذي شهد استقطاباً لحركة نزوح كبيرة من أبناء محافظة القنيطرة المقيمين في عدد من مناطق دمشق مثل مخيم اليرموك والقدم والحجر الأسود والقطاع الجنوبي من القنيطرة وليصبح عدد سكانه ١٥٠ ألف نسمة بعد أن كان عدد سكانه لا يتجاوز ٢٥ ألفاً، منوهاً بأنه أمام الضغط الكبير على الخدمة الصحية فقد تمت إعادة هيكلة الكادر الموجود حالياً وزيادة عدد الأطباء وبحيث يقومون بالتغطية طوال أيام الأسبوع وبدوام جزئي وباختصاص داخلية وأطفال، إضافة إلى العيادة السنية رغم نقص الأطباء في محافظة القنيطرة.

من جانبه أكد مدير صحة القنيطرة عوض العلي فرز العيادة المتنقلة لأبناء تجمعي دروشا والمعضمية يوماً بالأسبوع لتقديم العلاج والدواء، إضافة إلى فرز سيارة إسعاف بشكل دائم لمركز الفضل الصحي لنقل الحالات الحرجة إلى مشافي دمشق.

وأكد مدير صحة القنيطرة أن المديرية تعمل على افتتاح عيادات تخصصية في مركز تجمع جديدة الفضل والإجراءات مستمرة لتأمين جميع المستلزمات والأدوية المزمنة تخفيفاً عن أبناء محافظة القنيطرة ولتقديم الخدمة الصحية الأمثل والأفضل، مشيراً إلى أن المديرية باشرت بتوزيع الدواء عن الربع الأول من العام الحالي على المراكز الصحية.